المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية Faculty of Economics and Political Science
ISSN: 2521-8352 | e ISSN: 2521-8360
JEBS 2014
عدد خاص

سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا

" دراسة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"

أ. عواطف امحمد منصور

جامعة الزاوية. ليبيا

الملخص:

المؤسسات السياسية لها دور حيوي وأساسي في تكوين وتطوير القواعد والأعراف التي تقوم عليها أي دولة. ويتمثل دور هذه المؤسسات في تحديد السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمع والدولة, وتنفيذ القوانين والتشريعات وحل النزاعات وضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار والديمقراطية في المجتمع.

إن فهم دور ووظيفة المؤسسات السياسية يعتبر أمرًا بالغ الأهمية لفهم عملية الحكم والديمقراطية وتعزيز الشفافية والمساءلة في أي مجتمع, وبفضل الحوكمة الفعّالة، يُمكن للمؤسسات السياسية أن تلعب دورًا بارزًا في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تواجه المؤسسات السياسية في ليبيا مجموعة من التحديات لعل ابرزها تلك المتعلقة بالانقسام السياسي الحاد والعميق بين تلك المؤسسات من جهة, وبين الاطراف السياسية المتصدرة المشهد الليبي اليوم والمتمثلة في الحكومات شرقا وغربا وما تحدثه تلك الانقسامات من توترات داخلية تعكس تباين الآراء والتوجهات السياسية. حيث يمكن أن يؤدي هذا الانقسام إلى تعطيل في المؤسسات السياسية وعرقلة عملية اتخاذ القرار, الأمر الذي سهل من تلاعب الفاسدين لمناصب السياسية والإدارية العليا, ما نتج عنه من ظهور ظواهر الابتزاز والمساومة في نهب المال العام.

نتيجة ذلك أصبحت ظاهرة الفساد الإرادي والمالي منتشرة في كل مفاصل الدولة, ومن بين ابرز القضايا التي تواجه المجتمع كقضايا تعاطي المخدرات والهجرة الغير شرعية والبطالة والفقر وغيرها. ومن أكثر أنماط الفساد انتشارا الموجودة في القطاع الحكومي والخدمي.

إن الحوكمة الرشيدة تُمثل قاعدة أساسية لمكافحة الفساد والوقاية منه في المؤسسات السياسية، ولها دور فاعل في الحفاظ على المال العام وتحسين الأداء المؤسسي للقطاعات الثلاثة(العام، والخاص، والمجتمع المدني).

الكلمات المفتاحية: المؤسسات السياسية, تعزيز الحوكمة, الإدارة السيئة, مكافحة الفساد

Ways to Develop Political Institutions in Libya: A Study on Enhancing Good Governance and Combating Corruption

Awatif Mohamed Mansour

Abstract:

Political institutions have a vital and essential role in forming and developing the rules and customs on which any state is based. Their role includes determining policies and making decisions related to society and the state, implementing laws and legislation, resolving conflicts, and ensuring the maintenance of security, stability, and democracy in society.

Understanding the role and function of political institutions is crucial to understanding the process of governance and democracy and promoting transparency and accountability in any society. With effective governance, political institutions must play a prominent role in achieving stability, security, and sustainable development.

However, there are a group of challenges facing the political institutions in Libya. Perhaps the most prominent are those related to the sharp and deep political division between those institutions on the one hand and the political parties at the forefront of the Libyan scene today, represented by the governments in the east and west. The internal tensions caused by these divisions reflect differences in opinions and political orientations. This division can lead to disruption in political institutions and obstruct the decision-making process, creating a suitable climate for looting and stealing public money.

The phenomenon of voluntary and financial corruption, which penetrates all aspects of the state, is considered among the most prominent issues facing society, such as drug abuse, illegal immigration, unemployment, poverty, and others. Among the most widespread types of corruption are those found in the government and service sectors.

Good governance represents a fundamental basis for combating and preventing corruption in political institutions. It plays an effective role in preserving public funds and improving the institutional performance of the three sectors: public, private, and civil society.

Keywords: *political institutions, strengthening poor governance, combating corruption*

المقدمة

تعتبر المؤسسات السياسية محوراً رئيسيا للتغيير الاجتماعي والتنمية, حيث يمكنها تحديد الأولويات السياسية وتوجيه السياسات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين. وتمثل الحوكمة الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال اتباعها سياسات وآليات وممارسات تقوم علي الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

وتشمل مؤسسات الدولة في ليبيا الهيئات التي تشكل الركائز الأساسية للعملية السياسية وصنع القرار في الدولة. كما تعمل على تنظيم الحياة السياسية والتشريعية والتنفيذية. وهي تتكون من المؤسسات الرسمية (الحكومة والبرلمان والقضاء والجيش والمؤسسات الأمنية..) اضافة إلى المؤسسات غير الرسمية (القبيلة والمجتمع المدني والمجموعات المسلحة). وقد برزت أهمية هذه الأخيرة بشكل واضح بعد العام 2011. وإن كان تأثيرها يتفاوت بحسب طبيعة المؤسسة ونشاطها ودورها, كما تواجه المؤسسات الرسمية في الدولة تحديات كبيرة نتيجة الانقسام السياسي والصراع المسلح وانتشار الفساد بكل صوره في ظل غياب تام للقانون وسلطة الدولة.

ولهذا تعمق الانقسام السياسي بشكل حاد في البُنى والمؤسسات وتشكلت نتيجة الصراع بعد العام 2014, مؤسسات سياسية متنافسة في الشرق مع نظيراتها في الغرب الليبي, وهذه المؤسسات تلعب أدوارا حيوية في الحياة السياسية والاقتصادية والامنية في ليبيا. الأمر الذي يعقد عملها وقدرتها على تقديم الخدمات بشكل فعال.

بناء على ذلك, أصبحت ليبيا تعاني من غياب واضح للبنية المؤسسية القوية التي تعتمد على معايير الحوكمة الفعالة, فالانقسام السياسي وعدم الاستقرار الأمني وضعف الهياكل المؤسسية وانتشار الفساد المرتبط بالإدارة السيئة في المؤسسات السياسية والتدخلات الخارجية من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى افتقار المؤسسات السياسية في ليبيا للحوكمة.

ومن هذا المنطلق، يجب بناء مؤسسات تتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، ولكن ذلك لن يتم إلا من خلال رؤية واضحة تكمن في استرجاع سلطة الدولة وتوحيد مؤسساتها الرسمية. لهذا يجب وضع أولويات أساسية للإطار المؤسسي وبناء الدولة.

1- اشكالية الدراسة: تتطلع المجتمعات إلى الاستقرار والتنمية والمؤسسات السياسية بمختلف أنواعها بدورها تلبي هذه التطلعات من خلال الحوكمة الفعّالة، ويُمكن للمؤسسات السياسية في ليبيا سواء أن تلعب دورًا بارزًا في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. والسؤال الرئيسي لمشكلة البحث هو ما سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا تحديدا في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

2- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في كون ليبيا تعاني منذ سنوات من تفاقم ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري في مختلف المؤسسات الرسمية على وجه الخصوص وارتباطه بالإدارة السيئة الأمر الذي تزيد معه أهمية هذه دراسة. وفي الوقت نفسه، عدم اتخاذ اجراءات حقيقية وقوية من قبل الدولة في مواجهة الفساد سواء أكانت تلك الاجراءات تنظيمية أو رقابية لمنع السلوكيات غير الاخلاقية والقانونية وتعزيز النزاهة, مع فشلها في اعتماد الحوكمة كاطار حديثا للإدارة المؤسسات السياسية.

3- أهداف الدراسة: تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات السياسية والحوكمة, وبيان علاقة الفساد بالإدارة السيئة في المؤسسات السياسية في ليبيا وسبل تطويرها باعتماد الحوكمة في مكافحة ظاهرة الفساد. كما ترصد هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة وتطوير المؤسسات في ليبيا، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة من خلال التركيز بشكل أساسي على محاربة الفساد.

4- منهج وخطة الدراسة: تستخدم الباحثة المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف الظاهرة، ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج. وعليه تم جمع المعلومات عن الحوكمة ومكافحة الفساد في ليبيا. وتتلخص خطة البحث في استعراض: دراسة نظرية لمفاهيم المؤسسات السياسية والحوكمة المبحث الأول والفساد والإدارة السيئة في المؤسسات السياسية في ليبيا المبحث الثاني وسبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا " دراسة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" المبحث الثالث.

المبحث الأول

دراسة نظرية لمفاهيم المؤسسات السياسية والحوكمة

يتكون هذا المبحث في الدراسة من جزأين، يناقش الأول مفهوم المؤسسات السياسية وارتباطها بالنظام السياسي باعتباره البيئة التي تحوي هذه المؤسسات وهذه الأخيرة تتفاعل ضمن هذا النظام, فيما يعرض الجزء الثاني مفهوم الحوكمة ومدى تفعيلها في المؤسسات السياسية.

أولاً– المؤسسات السياسية: تعتبر المؤسسات السياسية في أي دولة انعكاسًا لشكل وطبيعة المجتمع الذي توجد فيه، ولثقافته وتاريخه، كما تشكل تجسيدًا لمصالح القوى الاجتماعية الموجودة فيه, والعلاقة بين هذه المؤسسات والقوى الاجتماعية بمختلف مكوناتها، هي التي تحدد مدى قوتها واستمراريتها المبنية على أدائها، ومدى انسجام عملها مع توقّعات المواطنين. وتشمل المؤسسات السياسية الهيئات الحكومية والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى التي تلعب دورًا في تشكيل القرارات السياسية وتنفيذها.

وعليه؛ المؤسسات السياسية هي الهياكل والآليات والمنظمات والأنظمة الرسمية التي ينشئها المجتمع لتنظيم وإدارة شؤونه السياسية. وتشمل مجموعة متنوعة من الهياكل الحكومية والقانونية التي تؤسس لنظام الحكم وتدير العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. والهدف من تلك المؤسسات توفير إطار قانوني ومؤسسي يضمن استقرار الحكم والحماية القانونية لحقوق والحريات الفردية, وكذلك إطار للحل السلمي والفعال للنزاعات التي قد تحدث في المجتمع. كما لها دور حاسم في تعزيز الديمقراطية وتطوير الحياة السياسية والمجتمعية وأساسا لتحقيق التوازن بين السلطات وتعزيز حكم القانون والمساءلة السياسية والشفافية في إدارة المؤسسات وتنظيم العملية السياسية. كما تسهم في تحديد مستقبل الدولة ومدى تطورها وتختلف تلك المؤسسات من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي والتقاليد والقيم السائدة.

وتعد المؤسسات السياسية في مجموعها أساس تكوين الدولة، كما عرفها الدكتور العراقي صاحب الربيعي، الدولة بأنها " مجموعة مؤسسات ذات أنظمة صارمة يقودها خبرات وكفاءات تخصصية حيث يعد الكادر التخصصي لأي مؤسسة في الدولة بمثابة عقل الدولة، وبحاجة إلى التطوير والتحديث ليكون قادرًا على التغير والانتقال، ومجاراة التقدم التقني والعلمي، وذلك بأن تعمل المؤسسات السياسية على استقطاب النخب وتعتمد مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ليكون أحد المبادئ الشائعة في المجتمع لتنوع التخصصات العلمية والثقافية في صفوفها وليكون أداؤها ناجحاً ومنسجماً مع متطلبات عملية التحويل والانتقال للأفضل، دون أي معوقات أو مشاكل إدارية أو تخصصية تتعارض مع قوانين التنظيم في مؤسسات الدولة، وكلما توفرت المؤسسات السياسية على خبرات وكوادر تخصصية، كلما حققت النجاح

في إدارة مؤسسات الدولة وجعلت منها مؤسسات قوية قادرة على تحقيق خططها بسهولة ويسر (الربيعي، 2009).

وبناء على ذلك تعرف المؤسسة السياسية بأنها: "مجموعة حية ومتماسكة من الأفكار والمعتقدات والعادات التي تتجسم في تنظيم كياني من التنظيمات القائمة داخل المجتمع أو المنتظم السياسي (المركز اللبناني للدراسات، 1996).

وانطلاقا مما سلف تنشا المؤسسة وليدة حاجة, كما تأتي وليدة إرادة جماعية ولكنها ما تلبث أن تكتسب شخصية تضعها فوق إرادة مؤسسيها وتبقيها بعد زوالهم. وتعد الدولة ابلغ مثل على المؤسسة التي تبقى وتتطور بعد أن يزول مؤسسوها فهي " مؤسسة المؤسسات". ومن شروط تنظيم المؤسسة هو أن تصبح لها أصول وقواعد تبقى بعد زوال واضعيها. وإن مهمة المؤسسة هي تنظيم الحياة السياسية، وبشكلٍ أساسي، فرض وضعية على الحاكمين يؤدي فيها الاحترام دور اشتراط الطابع القانوني الإلزامي لإرادتهم.

في الواقع، مادامت قدرتهم لا تُستمد من خاصية كامنة في شخصهم، فيتعين عليهم التوفر على الصفة التي ستمكنهم من ممارسة الحكم, لقد وجدوا هذه الصفة في الدستور الذي يحدد الشروط التي تخول الحق في الحكم والإجراءات التي في ضوئها ستتم ممارسة الحكم... إنه يحدد الصيرورة التي تكون فيها الإرادات، والتي هي في حد ذاتها إرادات إنسانية، منسوبة للدولة, وتستفيد في الوقت نفسه من السلطة التي ترتبط بقاعدة الحق والعقاب التي تؤدي إلى تدخل القوة العامة (الهلالي و لزرق، 2011).

إن بناء المؤسسات يؤدي إلى بناء دولة ترتكز على قاعدة متينة, وفعالة, فضلا عن أنها تؤدي إلى إعادة هيكلة القديم منها, وعلى الرغم من أن هذه العملية لن تتم دون مشكلات وعقبات بسبب ممانعة القوى المستفيدة من الوضع القائم بوضعها العصيّ في طريق عجلة البناء, والمدد الزمنية الطويلة التي ستستغرقها تلك العملية, إلا أن هذه العملية أضحت ضرورة لأبد منها (العامري، 2011)

ونتيجة, ذلك فإن المؤسسات السياسية ترتبط بالنظام السياسي باعتباره البيئة التي تحوي هذه المؤسسات وهذه الأخيرة تتفاعل ضمن هذا النظام الذي من وظائفه تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن وضمان مشاركة جميع أبناء المجتمع ووصولاً لتعزيز قوة الدولة وإضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

ثانياً– الحوكمة: تشير الحوكمة إلى الطريقة التي يتم بها ممارسة السلطة واتخاذ القرارات داخل المجتمع. وهو لا يشمل فقط تصرفات المؤسسات السياسية الرسمية، بل يشمل أيضا تأثير الجهات الفاعلة غير

الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والتفاعلات بين مختلف مستويات الحكومة. ويعترف مفهوم الحكم بأن السلطة لا تتركز في أيدي الدولة فحسب، بل يتم توزيعها بين مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات.

وفي هذا الإطار تعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها: نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وعرفته الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون (متاني و وآخرون، 2017)

كما تعرف بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه عمال المنظمات ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية، والنزاهة والشفافية، وهى الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005)

وفي تعريف آخر الحوكمة هي " تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة " (حداد، 2008)

وهناك عدة تعريفات للحوكمة في القطاع العام صاغتها مؤسسات دولية مختصة منها برنامج الأمم المتحدة الانمائي(UNDP) هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات والتي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

في حين تعرف حوكمة المؤسسات بأنها " حالة وعملية اتجاه وتيار كما أنها في الوقت نفسه مزيج بين هذا وذاك، وهي عامل صحة وحيوية، كما أنها نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه، ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل المؤسسات، ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال" (الخضيري، 2005)

إن مفهوم الحوكمة المؤسسية يشير إلى مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق إدارة فعالة وانضباط في المؤسسة. يتضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المعنية. يتم تحقيق ذلك من خلال تبني معايير عالمية ووضع سياسات وإجراءات تضمن الشفافية والمساءلة وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالمؤسسة.

لذلك تتضمن مفهوم الحوكمة المؤسسية أيضًا وجود أنظمة داخلية للإشراف والرقابة تهدف إلى ضمان التزام المؤسسة والعاملين بها بالقوانين والأنظمة المعمول بها. وتشمل أيضًا وضع وتقييم وسائل إدارة المخاطر في المؤسسة وتنفيذ قواعد الحوكمة بطريقة سليمة. وإلى ضمان إدارة فعالة وشفافة للمؤسسة، وتحقيق المساءلة .

استنادا إلى ما سبق تواجه ليبيا تحديات كبرى على مستوى تدني نموذج الحوكمة وعدم فاعليتها وضعفها, اضافة إلى المؤسسات الهشة غير الفعالة وغير الخاضعة للمساءلة. الأمر الذي غاب معه عدد كبير من مؤشرات الحوكمة ومبادئها، أبرزها المساءلة والشفافية .

المبحث الثاني

الفساد والإدارة السيئة في المؤسسات الدولة الليبية

تعاني أغلب مؤسسات الدولة الليبية من الفساد بسبب الإدارة السيئة والمتتبع للأوضاع في ليبيا خاصة خلال العشر السنوات الأخيرة يلاحظ انتشار ظاهرة الفساد بصورة أكثر شراسة وتوغلا وبكل صوره. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدة عوامل منها التدخل الدولي المستمر منذ العام 2011 وحتى الآن, والصراع الداخلي الذي ادى إلى عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن فساد السلطات الحاكمة المتعاقبة في ليبيا ساهم بشكل كبير في زيادة ظاهرة فساد النظام الإداري ونهب واهدار المال العام ليصبح جزء من ثقافة المجتمع لتبرير سرقة المال العام تحت مسمى(رزق حكومة). حيث أعطى مؤشرا لتراجع الإنتاجية في الإدارات والمصالح والمؤسسات والشركات العامة, وتخلف المستوى المعيشي لإفراد، وتدني أجور العاملين، الأمر الذي أدى بشكل عام إلى عرقلة النمو الاقتصادي وضعف الرقابة والإجراءات المتبعة في متابعة عملية سير المناقصات العامة مثلا، والتي في الغالب تصبح أحد وسائل الثراء للفاسدين نتيجة غياب النظام القانوني المحاسبي وغياب الشفافية. كما أن انقسام المجتمع الليبي إلى عدة إلى مراكز نفوذ على أساس قبلي أو مناطقي أو جماعات مسلحة أو أحزاب سياسية, أدى إلى أن يكون الانتماء للقبيلة أو المنطقة أو الحزب أو شخص بعينه أكثر من الانتماء للوطن, ويتم تقديم المصلحة الخاصة على خدمة المجتمع , وتوزيع المناصب القيادية حسب الولاءات المختلفة , وهذا منافي لمبدأ الكفاءة في العمل وتكافؤ الفرص (منصور، 2021).

حيث تنحرف الإدارة عن تحقيق المصلحة العامة باعتباره غاية العمل الإداري, إذا أساءت الإدارة سلطتها وتمنعت في تنفيذ روح القوانين, وظهر الانحراف في استعمال السلطة الذي يؤدي إلى الفساد

الإداري. حيث سوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادة الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفي ونقص المهارات السلوكية والانسانية لدى القادة, فضلا عن القيادة السياسية الفاسدة وتناثر السلطة, فهذه كلها أسباب ودوافع تفسد الوظيفة العامة وتعد دافعاً وراء ظهور بعض العاملين المنحرفين سلوكياً (صلاح الدين و محمود، 1994). الأمر الذي سهل من تلاعب الفاسدين لمناصب السياسية والإدارية العليا, ما نتج عنه من ظهور ظواهر الابتزاز والمساومة في نهب المال العام. حيث تسارعت وثيرة ارتكاب ممارسات الفساد مع وجود تدخلات خارجية من دول لها نفوذ في الشأن الداخلي لتحقيق مصالحها بتواطؤ مع اشخاص في السلطة أو يتحكمون في المشهد السياسي والأمني. كما أن بيئة العمل الداخلية كانعدام الرقابة الإدارية وفشل الإدارة في وضع الأنظمة التي تساعد على الحد من الفساد ومعالجته وضعف الحوكمة, وغياب الشفافية والنزاهة, وتضارب الاختصاصات بين الجهات, وعدم الالتزام بأحكام القانون.. ساهم في أن تكون البيئة الإدارية عاملا مشجعًا على ارتكاب ممارسات الفساد في المؤسسات العامة.

إن وعدم الاستقرار السياسي نتيجة التغير السريع في نظام الحكم سواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية, يؤدي إلى عدم استقرار الهياكل التنظيمية للجهاز الإداري, والتغير المستمر للعناصر الادارة (الغنام، 2011). الأمر الذي يترتب عليه غياب الادارة السياسية الفاعلة لمكافحة الفساد, وانتشار شعور اللامبالاة والأنانية حتى أصبح الفساد روتيني مألوف.

حيث تعد الأوضاع السياسية أهمها وأخطرها وذلك بسبب ما تملكه النخب السياسية من قوة وحصانة في ممارسة الانحرافات والمخالفات وحماية المفسدين وتوفير غطاء قانوني لبعض الممارسات المنحرفة التي تؤدي إلى اهدار المال العام, كما تسهم تلك الأوضاع في هيمنة فئة على ثروات والممتلكات العامة في ظل غياب الرقابة والمساءلة, وبالتالي تزداد وثيرة الفساد الإداري مع اقتراب ترك المتورطين في الفساد لمناصبهم القيادية, كما أن عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية يؤدي إلى احتكار القوة المسلحة من قبل المتحكمين في المشهد العام سواء(مسؤولين حكوميين, قادة فصائل مسلحة, أحزاب. وغيرهم) بل وتعدد مراكز القوة والنفوذ ادى إلى تدني مستوى الشفافية ونطاق المسائلة للفاسدين. لذلك فإن الاستقرار السياسي واضطلاع الدولة بمسؤولياتها من خلال تدعيم الحكم الراشد والاداء الفعال للأجهزة الحكومة لا يتأتى إلا بتحقيق المشاركة المجتمعية وتأكيد الشفافية والمساءلة من خلال القانون (الطيب، 2006).

كما أن الادارة الفاسدة في المؤسسات السياسية تظهر بوضوح من خلال الانحياز في اتخاذ القرارات, والرشوة وسوء استخدام السلطة, والتلاعب بالموارد العامة. وهو ما يعني أن انتشار الفساد كان بغطاء قانوني وسياسي من هذه المؤسسات .

" إن إعادة بناء قدرات الدولة و(إعادة) إنشاء مؤسسات إدارة عمومية تتسم بالمصداقية والشفافية والتشاركية والفعالية في المناطق الهشة (عدم فعالية الدولة في تقديم الخدمات وعدم كفاية سلطة الدولة وشرعيتها هما العاملان الأساسيان للهشاشة. يضيف بنك التنمية الآسيوي السمات التالية إلى القائمة التي تميز البلدان الهشة: ضعف الحوكمة وعدم فعالية الإدارة العامة وغياب سيادة القانون والاضطرابات المدنية). التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع هما عنصران رئيسيان لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ويعد وجود بنية تحتية قوية للحوكمة والتي تستند إلى فصل واضح المعالم للسلطات الأفقية والرأسية، أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق الوعود السياسية وتوفير المنافع العمومية الضرورية مثل الأمن والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. ويشمل بناء الدولة ما بعد الصراع، كحد أدنى: سيادة القانون، وإصلاح القطاع القضائي والدستوري والأمني، وإنشاء آليات للمشاركة السياسية والسياسات الشاملة، وتوفير للخدمات والسلع الأساسية بشكل فعال، ومكافحة الفساد، وتعزيز الثقافة الديمقراطية؛ وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتعزيز الحكم المحلي" (أطيش و الفيتوري، 2021).

إن الفساد بكافة صنوفه المجرمة سواء في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الليبية مقوض للديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون, كما يمثل تحدياً في طريق أي عملية سياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها لارتباطه الشديد بالبيئة المحيطة بكل ابعادها المحلية والدولية.

ونتيجة ذلك يحتاج مكافحة الفساد إلى حزمة من السياسات التي تهدف إلى محاربته والقضاء عليه سواء أكانت دستورية تتمثل في وضع دستور للدولة يلبي طموحات ورغبات المواطنين في ظل نظام ديمقراطي قائم على سيادة القانون الذي يحفظ حقوق المواطن ويمنع في الوقت ذاته استغلال السلطات العامة لصلاحيتها, كما أن تبني الدولة لنموذج اقتصادي قائم على تنوع الاقتصاد وبناء شراكة بين القطاع العام والخاص يسهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية للمواطن وتحقيق التنمية المحلية, وأن يتضمن الدستور حظرا على المشرع الليبي عن منح الحصانات التشريعية بكافة أنواعها التي تعد قيدا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم الفساد ضد المتورطين في قضايا الفساد. كما يقع عاتق الدولة الليبية الوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة عن مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد. وأخيرا من المهم وجود إرادة سياسية واستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وبالأخص وقائية تركز بشكل أساسي على تطوير قدرات الجهات المعنية بمكافحة الفساد وانفاذ القانون والوقاية منه, وتوحيد مؤسسات الدولة

الليبية, وإعمال معايير الجودة والحوكمة والشفافية وتفعيل النظم الرقابية والقضائية لمواجهة الفساد داخل مؤسسات الدولة.

وبناء على ذلك تأتي أهمية المؤسسات السياسية من كونها تسهم في تنظيم واستقرار الحياة السياسية والمجتمعية, ومنع الصراعات والانقسامات التي قد تؤدي إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

كما تعتبر أساسا لتحقيق التنمية وحماية حقوق الانسان, وفي تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم التفاعلات السياسية والاجتماعية في المجتمع.

ومن أجل ذلك فإن دولة المؤسسات تولي موضوع المساءلة, والشفافية, العناية القصوى. وهنا يظهر دور الإصلاح الإداري الذي يهدف إلى تحديث الإدارة لجعلها الإدارة الفاعلة, والمحركة, والمنفذة لقرارات السلطة السياسية.

هكذا يتبين من خلال ما سبق أن المؤسسات السياسية في ليبيا تعاني من ضعف كبير يتمثل في نقص التمثيل الفعال لمختلف شرائح المجتمع, ومن نقص في المشاركة المواطنين في عملية صنع القرار, ومن فساد وإدارة ضعيفة. مما يقلل من قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة وتلبية احتياجات المواطنين, كما أنها بالأساس غير قادرة على القيام بوظائفها بشكل فعال بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية. لهذا تعتبر الإدارة السيئة للمؤسسات السياسية وعدم كفاءتها وانتشار الفساد فيها من أكبر التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة الليبية. حيث يؤثر سلباً على التنمية والنزاهة والشفافية. وهو ما يتفق مع تقرير ديوان المحاسبة الليبي الصادر في 2022م(انظر في هذ الشأن: الباب الثاني من تقرير ديوان المحاسبة الليبي).

المبحث الثالث

سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا

"دراسة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"

يعد بناء مؤسسات الدولة واكتمالها أحد أهم معايير استقرارها وتباتها، فالمؤسسات السياسية الليبية مرت بنقلات نوعية في بناء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وذلك منذ التغيير الحاصل في عام 2011م، نتيجة لظهور مجموعة من الظروف التي ساقتها المرحلة وأثرت عليها سلباً وايجاباً. حيث أن

الدولة مشروع مؤسساتي يعتمد على بناء منظومة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية، وعلى الرغم من عدم تمكن الأنظمة المتعاقبة على الحكم في ليبيا من بناء دولة ذات مؤسسات قوية قائمة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية بجميع أنواعها, مما تسبب في تفاقم ظهور الأزمات داخل الدولة, وعدم مقدرتها على الحد منها, وفي الخروج من دوامة الدولة الفاشلة لعدم نجاحها في اتمام عملية التحول الديمقراطي, وفي بناء مؤسسات مستقرة تستطيع مواكبة العالم في التغيير والتطور (عزالدين، 2020) وهو ما يعني أن ضعف المؤسسات في الدولة أحد أهم مؤشرات الفشل في بناء مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على التخلص من الأزمات الرئيسية التي تواجه الدولة.

وفي هذا الإطار يلاحظ ارتباط الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بمكافحة الفساد. فمن أهم خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات محاربة الفساد والسلوك الفاسد. وفقا لذلك, فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة هي أيضا مبادئ لمكافحة الفساد, وعندما لا تلتزم هذه المؤسسات بهذه المبادئ تكون غير قادرة على أداء دورها في المجتمع. ذلك أن الحوكمة نهج عملي يُحسن من أداء المؤسسات ويسهم في تطورها ويحمي حقوق المواطنين ويعزز الاستدامة.

كما تساعد الحوكمة الجيدة بشكل مباشر في تقليل مستويات الفساد, إذ أنها توفر بيئة شفافة ومسؤولة تجعل من الصعب على الأفراد استغلال السلطة لأغراض شخصية من جهة أخرى, وجود مؤسسات قوية قائمة على معايير الحوكمة يسهم في كشف الفساد ومعالجته بسرعة. ذلك أن الفساد يتفاقم عندما تكون المؤسسات ضعيفة وغير شفافة حيث يسهل على المسؤولين التلاعب بالموارد والقرارات دون رقابة.

وعليه, الحوكمة الفعالة تقلل فرص الفساد لأن الأنظمة والإجراءات الرقابية تكون صارمة وتمنع استغلال السلطة, فالحوكمة تتطلب وجود آليات رقابة فعالة, مثل القضاء المستقل, وهيئات مكافحة الفساد. إلخ.

وفي مقابل ذلك يعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة حيث أن السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية، ويدعم النمو الاقتصادي. ففي ظل الفساد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية وهذه السيطرة يجب أن تشمل كافة أنواع الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري، ويقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله تقليل المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم (البسام، 2016). وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والديمقراطية (كذلك هناك علاقة طردية بين تحسين الحوكمة

وتطوير المؤسسات السياسية من جهة, وتقليل الفساد من جهة أخرى) ويتطلب الحد من الفساد وجود بيئة مواتية سياسياً وقانونياً، وقدرات مؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحته، ومن ثمَّ يقصد بمكافحة الفساد تواجد نظام متكامل وفعَّال لمجابهة الفساد لدى كل فاعل من الفاعلين.

إن الفساد يؤدي إلى ضعف المؤسسات السياسية, حيث يتم استغلال السلطة لمصلحة فئات ضيقة على حساب المصلحة العامة, مما يؤدي إلى انخفاض الثقة الشعبية , وتقويض سيادة القانون, وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية, وإضعاف المؤسسات بحيث يجعل من الصعب إجراء إصلاحات سياسية أو تطوير مؤسسات ديمقراطية فعالة.

إن استكشاف سبل تطوير وتحسين المؤسسات السياسية يعد خطوة حاسمة لمواكبة التحديات المستقبلية وتحقيق الاستقرار والتنمية. ويجب أن تكون مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة جزءاً أساسياً من استراتيجيات تطوير المؤسسات السياسية, على أن يتضمن ذلك تطوير آليات مكافحة الفساد وتعزيز نزاهة المؤسسات الحكومية وتشديد الرقابة على استخدام السلطة العامة. ومن خلال التركيز على تطوير المؤسسات السياسية. يمكن تعزيز فاعلية الحكم وتحقيق الاستقرار والتنمية في البلدان والمجتمعات.

وفي واقع الأمر ندرك أن المؤسسات السياسية ليست خالية من التحديات والمشاكل. فالفساد والانقسام السياسي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تمثل تحديات كبيرة يجب التصدي لها بجدية. من خلال التزام القيادات السياسية والمواطنين بقيم الحكم الرشيد والمشاركة السياسية. يمكننا تحقيق تقدم مستدام في بناء مؤسسات سياسية قوية ومستقرة (أمين، 2024).

إن الخطوة الأولى في بناء مؤسسات الدولة تكمن في استرجاع سلطة الدولة وتوحيد مؤسساتها الرسمية التنفيذية والتشريعية خاصة في حال تعرض الدولة لازمات كبرى أو انهيار في السلطة كما هو الحال في ليبيا حيث يعتمد استرجاع سلطة الدولة ومؤسساتها باعتباره ضرورة ملحة لإعادة بناء الثقة مع المواطنين وضمان استقرار المجتمع على عدة عوامل منها إعادة فرض الأمن والاستقرار من خلال وجود جيش وطني ومؤسسات أمنية قوية ونزع سلاح الجماعات المسلحة بهذا تستطيع الدولة احتكار القوة وتوفير الحماية للازمة للمؤسسات والأفراد, كما أن بناء توافق سياسي شامل يضم جميع الأطراف السياسية والاجتماعية وتشكيل حكومة وطنية موقتة جامعة لكل المكونات السياسية يعتبر وسيلة فعالة لإعادة الاستقرار بحيث يمهد لإرساء السلام المجتمعي ودعم المؤسسات الانتقالية لإعادة بناء القدرات الإدارية والتقنية قبل التوجه إلى انتخابات حرة ونزيه لان المؤسسات التشريعية والتنفيذية تحتاج إلى شرعية يمكن

تحقيقيها عن طريق انتخابات يتم فيها تمثيل الشعب, واستعادة سيادة القانون وتعزيز النظام القضائي للتعامل بحزم مع التحديات الداخلية وفي مقدمتها جرائم الفساد, وتعزيز الاقتصاد وإعادة تأهيل البنية التحية.

لهذا فإن تطوير مؤسسات الدولة يبدأ من التحول الديمقراطي وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحديث القوانين وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي, وكذلك لتحسين مستوى الحوكمة وتطوير المؤسسات السياسية, من الضروري العمل على إصلاحات مؤسسية تركز على زيادة الشفافية, وتعزيز دور الهيئات الرقابية وصولاً إلى تحقيق التكامل بين الحوكمة الفعالة وتطوير المؤسسات السياسية.وهو ما يعني أن الدمج بين الحوكمة الفعالة وتطوير المؤسسات السياسية يودي إلى بناء دولة قوية وأكثر قدرة على مواجهة الفساد وإقامة نظام سياسي مستدام يدعم التنمية الشاملة.

تأسيسا على ذلك فإن تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا يتطلب نهجا شاملاً يشمل الإصلاحات الهيكلية والسياسية والاجتماعية وهو لا يمكن تحقيقه من دون استقرار النظام السياسي الذي يحوي تلك المؤسسات. فالمؤسسات السياسية ليست مجرد هياكل أو أجهزة حكومية فقط, بل هي الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي. والذي يضمن استقرار وتطور الدول.

في النهاية يتوجب علينا أن نضع في اعتبارنا أهمية دور المؤسسات السياسية في تعزيز الديمقراطية والتنمية. وأن نعمل معاً على تعزيزها وتحسينها من خلال الدعم الفني والمادي الذي يقدمه المجتمع الدولي لإعادة بناء المؤسسات السياسية في ليبيا, لكن ينبغي أن يكون هذا الدعم وفقا لاحتياجات واولويات الليبيين أنفسهم. وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً وازدهاراً.

الخاتمة

تناولت الباحثة في هذه الدراسة سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا حيث ركزت في المبحث الأول على المفاهيم النظرية للمؤسسات السياسية والحوكمة. وقد تم التطرق إلى هذه المفاهيم انطلاقا من أهمية تحديد مصطلحات الدراسة, ثم استعرضت في المبحث الثاني الفساد والإدارة السيئة في المؤسسات الدولة الليبية وقد ركزت على أكثر صور الفساد انتشاراً في مؤسسات الدولة المختلفة وهو الفساد المالي والإداري في حين تناولت في المبحث الثالث سبل تطوير المؤسسات السياسية في ليبيا وهي "دراسة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد".

فيما يلي نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة:

النتائج

1- غياب الحوكمة في ليبيا أو على أقل تقدير عدم فاعليتها, اضافة إلى أن مؤسسات الدولة تعاني من الضعف الشديد وهي غير فعالة وغير خاضعة للمساءلة بسبب غياب تام لسيادة القانون وسلطة الدولة. الأمر الذي غاب معه عدد كبير من مؤشرات الحوكمة ومبادئها، أبرزها المساءلة والشفافية.

2- يمكن القول إن آثار الحرب والانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة بعد عام 2011 وتفشي الفساد المالي والإداري في معظم القطاعات العامة والخاصة, ظاهرة بوضوح على المؤسسات وبنية الحكم في ليبيا.

3- تعاني المؤسسات الدولة الليبية من ضعف القى بظلاله على الإدارة الحكومية وتعزيز الحوكمة الفعالة وجهود مناهضة الفساد, الذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة وبناء المؤسسات في ليبيا.

4- غياب الحوكمة في مؤسسات الدولة جعل من منتسبي هذه المؤسسات لا يعلمون عنها شيء ولا يملكون حتى إبداء الرأي بل مجرد متلقين لما يصدر من الإدارة العليا. وهو تجاهل لدور المؤسسات السياسية في التغيير الاجتماعي الايجابي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

5- تسهِم الحوكمة في رفع مستوى الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية وذلك من خلال دعم المساءلة الإدارية والشفافية وتطوير الموارد البشرية.

5- تكشف تقارير ديوان المحاسبة الليبي وتحديداً من العام 2011 وحتى2022 عن سياسية متبعة في سرقة المال العام من أعلى سلم السلطة مستغلين عدم وجود آليات صارمة في الرقابة والمساءلة والعقاب.

التوصيات

1- توصي الدراسة أن موضوع الحوكمة والمؤسسات في ليبيا، موضوع يحتاج إلى دراسة مستفيضة , ذلك أن الدراسات التي تطرقت بشكل مباشر إلى قضايا الحوكمة في ليبيا معظمها كان يركز على الاقتصاد الليبي، والمؤسسات غير الرسمية، التي لا علاقة لها بمؤسسات الدولة السياسية.

2- كما يلزم لبناء وتطوير المؤسسات استرجاع سلطة الدولة ومؤسساتها وذلك من خلال اعادة فرض الأمن والاستقرار في المجتمع وتحقيق توافق سياسي شامل وتعزيز سيادة القانون واجراء انتخابات ديمقراطية. وانطلاقا مما سبق ذكره نوصي بتبني رؤية واستراتيجية طويلة وتعاوناً بين مختلف المؤسسات الدولة والأطراف السياسية والاجتماعية لضمان استعادة سلطة الدولة ومؤسساتها وتعزيز استقرارها على المدى الطويل حتى يمكن بعد ذلك الحديث عن تطوير المؤسسات وتطبيق معايير الحوكمة وتعزيزها.

3- أهمية التزام جميع أنواع المؤسسات السياسية بقواعد الحوكمة التي تضمن سلامة الأنظمة الحكومية وكفاءتها, بما يعزز من فاعلية الأداء الحكومي ويساهم في الحفاظ على المال العام.

4- تطبيق مبادئ الإدارة من خلال سياسات وآليات وممارسات تسهم في تعزيز الحوكمة في المؤسسات السياسية للتأكيد سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتدعيم الشفافية والمساءلة، التي بدورها تساهم في المحافظة على المال العام.

5- التزام القيادات السياسية والمواطنين بتعزيز قيم الحوكمة لتطوير المؤسسات ومكافحة الفساد من أجل تحقيق مؤسسات سياسية قوية ومستقرة.

المراجع

ابتسام محمد العامري. (2011). *الأكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال*. بغداد: بيت الحكمة.

أحمد متاني، و وآخرون. (ديسمبر, 2017). أثر الحوكمة في القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي– دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشيمية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*(8)، صفحة 11.

المركز اللبناني للدراسات. (1996). *مؤتمر الحوار الوطني*. لبنان: المركز اللبناني للدراسات.

المركز اللبناني للدراسات. (1996). مؤتمر الحوار الوطني. لبنان: المركز اللبناني للدراسات.

بسام بن عبدالله البسام. (2016). الحوكمة في القطاع العام. صفحة 177.

حسن أبشر الطيب. (2006). *أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي*. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

حمزة أطيش، و أنور الفيتوري. (يونيو, 2021). إصلاح الإدارة العامة في ليبيا.

صاحب الربيعي. (11 نوفمبر, 2009). المؤسسات السياسية والكيانات الحزبية. *شبكة الحوار المتمدن*، 23.

طارق حماد. (2005). *حوكمة الشركات*. القاهرة, مصر: الدار الجامعية.

عواطف إمحمد منصور. (2021). الأسباب الحقيقية للفساد الإداري و دوافع التسيب في الجهاز الإداري. (صفحة 9). الزاوية, ليبيا: المؤتمر العلمي الثاني حول التدهور النقدي والفساد المالي والإداري في ليبيا – كلية القانون.

فهد بن محمد الغنام. (2011). *مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد من وجهة أعضاء مجلس الشورى في السعودية*. جامعة نايف للعلوم الإدارية.

محسن أحمد الخضيري. (2005). *حوكمة الشركات* (المجلد الأولى). القاهرة, مصر: مجموعة النيل العربية.

محمد الهلالي، و عزيز لزرق. (2011). *الدولة*. المغرب: دار توبقال للنشر.

محمد أمين. (7 فبراير, 2024). المؤسسات السياسية –هياكل وآليات. *آثار*.

محمد صلاح الدين، و فهمي محمود. (1994). الفساد الإداري كمعوق للعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. *المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب*، صفحة 50.

محمد علي عزالدين. (2020). أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا. *المؤتمر العلمي الدولي الرابع–كلية الاقتصاد والتجارة* (صفحة 586). مصراته, ليبيا: الاكاديمية الليبية.

مناور حداد. (2008). حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية. *المؤتمر العلمي حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح*، (صفحة 10). دمشق.